

النَّهْرُ الْمَصْرُوْقُ

بِحَرْكَةٍ شَمِيْرٍ لِلْجَوْفِ الْمَصْرُوْقِ

(العدد ٢٤ «غير اعتيادي») يوم الأربعاء ٩ شعبان سنة ١٣٤٣ - ٤ مارس سنة ١٩٢٥ (السنة الخامسة والستون)

(ثانياً) إذا وجد في قاعة الانتخاب المندوبون المعينون من مرشحين اثنين تختار اللجنة المؤقتة من بين من حضر من هؤلاء المندوبين أعضاء اللجنة النهائية الثلاثة وذلك بآن يؤخذ بطريق القرعة اثنان من كل فريق من المندوبين الذين عينهم المرشحان ثم يؤخذ بعد ذلك بطريق القرعة ثلاثة من الأربعة الذين عينتهم القرعة .

(ثالثاً) إذا وجد في قاعة الانتخاب مندوبون عينهم أكثر من مرشحين اثنين تختار اللجنة المؤقتة الأعضاء الثلاثة للجنة النهائية إلا إذا اقتضى الحال مراعاة أحکام الفقرتين الرابعة والخامسة الآتیتين وذلك بآن يؤخذ بطريق القرعة واحد من كل فريق من المندوبين الذين عينهم كل مرشح ثم يؤخذ بعد ذلك بطريق القرعة ثلاثة من بين الأسماء التي عينتها القرعة إذا زادت تلك الأسماء على ثلاثة .

(رابعاً) إذا كانتعيين من عدة مرشحين من حزب واحد ومن صریح أو أكثر من حزب آخر أعتبر المندوبون المعينون من مرشحي الحزب الواحد كأنهم معينون من قبل مرشح واحد ويعدون حينذاك فوريًا أحدهما من حيث الاختيار بالقرعة المنصوص عليها في الفقرتين الثانية والثالثة السابقتين ذكرهما .

خامساً— تسرى القاعدة السابقة في حالة التعيين الذي يجري به عدة مرشحين لا يتبعون لحزبه .

مادة ٤٦ "٣"— اذا لم تم الاجراءات المنصوص عليها في المادة السابقة لسبب من الأسباب في مدة ساعة واحدة من الساعة المحددة للبدء في عملية الانتخاب تصبح اللجنة المؤقتة نهائية .

وتحتار اللجنة وقية كانت أو نهاية منيتها كاتب سريقوم بتحرير عاصر عملية الانتخاب التي قاست بها اللجنة وتلاوتها عليها في آخر الجلسة .

مادة ٢— على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ويعرض هذا القانون على البرلمان في أول اجتماع له ما
صدر برأى عابدين في ٩ شعبان سنة ١٣٤٣ (٤ مارس سنة ١٩٢٥)

فزاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

أحمد زبور

وزير الداخلية

اسناعيل صدقى

مرسوم بقانون

بنتعديل المادة ٤٦ من قانون الانتخاب نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣ المعديل بقانون الانتخاب نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤٦ من قانون الانتخاب نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣

المعديل بقانون الانتخاب نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤

ونظرنا لداعي السرعة في ادخال بعض تصدیقات على بعض المواد المشار إليها حتى تكون لجان الانتخاب التي تدير عملها في الانتخابات المقبلة مؤلفة بطريقه منتظمة ؟

وببناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؟

رسينا بما هو آت :

مادة ١— تلغى نصوص الفقرات الثلاث الأخيرة من المادة ٤٦ من قانون الانتخاب نمرة ١١ لسنة ١٩٢٣ المعديل بقانون الانتخاب نمرة ٤ لسنة ١٩٢٤ وبستبدل بها نصوص المادتين الآتىين :

المادة ٤ مكررة — تولى لجنة الانتخاب النهائية من القاضي أو عضو النيابة أو موظف الحكومة الذي تكون له الرئاسة ومن مكتب الداخلية ومن ثلاثة من المندوبين يختارون طبقاً للنصوص الآتية :

لكل مرشح أن يعين نسمة من المندوبين يبلغ أسماءهم كتابة إلى رئيس لجنة الانتخاب المؤقتة في اليوم السابق على يوم الانتخاب .

وفي يوم الانتخاب بمجرد افتتاح الجلسة الانتخابية تداري اللجنة المؤقتة المندوبين الذين عينهم المرشحون وتحتار من بينهم الأعضاء الثلاثة المعينين تأليف اللجنة النهائية طبقاً للقواعد الآتية :

(أولاً) إذا لم يوجد في قاعة الانتخاب إلا المندوبون المعينون من أحد المرشحين تختار اللجنة المؤقتة بطريق القرعة أعضاء اللجنة النهائية الثلاثة من بين من حضر منهم .

وإذا لم يحضر إلا ثلاثة من المندوبين فهو لا يكونون أعضاء اللجنة بنكمل القانون .

وإذا حضر أقل من ثلاثة من المندوبين تختار اللجنة المؤقتة الأعضاء الباقين من بين المندوبين الحاضرين ويدخل في عدادهم أعضاء اللجنة المؤقتة .